السوق الجزائري وإشكالية أسعار المواد الأساسية

د. عبد الرحمن تومي

ـ الحلقة الثانية ـ

المتغيرات المؤثرة

لايمكن تناول إشكالية المحافظة على القدرة الشرائية لقطاع الأسر، وكذا آليات التحكم والتأثير في أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الوا سع إلا من خلال خطة منهجية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التالية :

1 ـ الزيادة في الرواتب (رفع الحد الأدنى المضمون) : وهذا بطبيعة الحال يخضع إلى عدة ضوابط وشروط، منها ما يتعلق بمستوى النمو الاقتصادي والناتج الداخلي الخام المترتب على ذلك، وهل هذا التراكم ناجم عن قيمة مضافة حقيقية، أم أنه يستند في الأساس إلى قطاع ريعي (البترول والغاز) ؟ . ثم ما هي القطاعات المعنية بالزيادة (الوظيف العمومي فقط، أم يضاف إليه القطاع الاقتصادي)، وما هي الجهة المخولة بهذه الزيادة : هل تتوقف على قرار من رئيس الجمهورية مباشرة، أم تمر عبر الثلاثية إلى البرلمان لتنتهي بمصادقة القاضي الأول في البلاد ؟.

2 ـ التكفل بالنفقات الاجتماعية : وهي عادة ما تظهر في الميزانية السنوية .

3 ـ دعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، حيث يدفع فرق السعر من الخزينة العمومية إلى المنتجين والمستوردين.

4 ـ إعفاء كلي أو تقليص للرسوم والحقوق الجمركية لهذه المنتجات.

5 ـ تحسين العرض: إما بالعمل على ترقية الإنتاج الوطني إلى الحد الذي يمكن أن يلبى به الطلب المحلي، أو اللجوء إلى الاستيراد المدعم من قبل الدولة.

6 ـ وضع آليات من شأنها يمكن للدولة أن تتحكم في ضبط السوق، وبالتالي ضمان التموين بشكل عادي وسلس.

إشكالية التموين:

يعتبر تموين السوق في كل اقتصاديات العالم من أهم الآليات المفعلة للنشاط الاقتصادي، لذلك فقد ظهرت عدة نظريات تبرز أهم الطرق وأنجعها، بداية من نظريات الإمداد العسكرية التي طبقت البرمجة الخطية وبحوث العمليات في المملكة المتحدة، إلى نظريات كبح قوى السوق ومجموعات المصالح .

وفي هذا السياق، يمكن لأي باحث أن يضع يده على كثير من التشريعات التي وضعت من قبل الدول الرأسمالية ــ في مراحلها التكوينية الأولى ــ مثل قانون " شيرمان " (1890) وقانون " كلايتون " (1914)، وقانون " لجنة التجارة الفدرالية " (1914 المعدل)[1]، وبصفة عامة فقد لقيت إشكالية التموين اهتماما متزايدا لدى حكومات البلدان بنسب تتفاوت بدرجات التقدم الاقتصادي، ومخاطر الانفجار الاجتماعي، ومدى قوة وفاعلية التدخل التي غالبا ما تفرزها اللوائح التنظيمية لحكومات هذه البلدان .

إن كل من عايش فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بالخصوص، يتذكر جيدا الطوابير من الناس التي كانت تقف أمام أبواب أسواق الفلاح، ومؤسسات التموين الصناعي والفلاحي في البلدان ذات التوجه الاشتراكي .

وإذا كانت هذه الصورة قد اختفت اليوم من قاموس السوق الجزائري، فقد عادت بشكل آخر حيث يلمسه المواطن ــ كلما غابت الوفرة ــ في ارتفاع الأسعار، ذلك لأن التموين أصبح خاضعا لقوى السوق (العرض، الطلب، الاحتكار، الإغراق) .

من هنا تبرز أهمية التدخل الحكومي من خلال التشريعات واللوائح التنظيمية لضبط نواحي القصور التي تظهر في السوق، سواء تعلق الأمر بالأسعار أو المبيعات أو القرارات الإنتاجية للمؤسسات، وبالتالي ضمان حركية جيدة لشبكة التوزيع من جهة، واستقرار الأسعار من جهة أخرى .

([1])حزمة من التشريعات الأمريكية، تهدف أكثر إلى مكافحة الاحتكار، " الاقتصاد " بول ساموليسون وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، ص 364.

وقد تأخذ اللوائح التنظيمية بعدا آخر، تعرف **باللوائح التنظيمية الاجتماعية** والتي من شأنها المحافظة على أمن وسلامة العامل والمستهلك وحماية البيئة بشكل عام، فهي تستخدم للتقليل من المؤثرات الجانبية أو الخارجية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية مثل : برامج تنظيف الهواء والماء أو ضمان سلامة استخدام الطاقة النووية، الأدوية، السيارات، الأدوات الكهرومنزلية ...الخ .

غير أن الإجابة التي تبدو لنا مقلقة عما إن كانت هذه اللوائح التنظيمية هي في صالح العمال والمستهلكين ؟.

لقد أثبتت الوقائع التاريخية في أكثر من بلد مر بمرحلة انتقالية، بأن المستفيد الأول في زيادة الدخل هم المنتجون عكس ما كان يروج، وأن مكاسب العمال والمستهلكين هي مجرد مكاسب عرضية كثيرا ما تزول بسرعة !.

ضمان استقرار التموين:

للتذكير، فقد كانت كل النشاطات المتعلقة بإنتاج و/ أو توزيع كل من مواد البقالة، الخضر والفواكه، اللحوم الحمراء والبيضاء، البيض، تتم تحت إشراف مؤسسات ودواوين عمومية .

أما حاليا، فلا يوجد إلا عدد قليل من هذه المؤسسات التي تساهم في ضمان استقرار تموين السوق بالمواد التي ذكرناها من قبل.

- الديوان الوطني المهني للحبوب (القمح الصلب واللين) .
- بعض وحدات الرياض (السميد والفرينة).
- الديوان الوطني المهني للحليب (مسحوق الحليب، 15 وحدة جيبلي)، مقابل 90 ملبنة تابعة للقطاع الخاص (حليب الأكياس).
- الديوان الوطني المهني للخضر واللحوم : تم استحداثه أخيرا من طرف وزارة الفلاحة لمواجهة تقلبات السوق، وبالتالي تفادي جنوح الأسعار، خاصة ما تعلق منها بالمنتجات الفلاحية الطازجة والحساسة (البطاطا، البصل، الثوم، الطماطم، اللحوم ... الخ).

ملاحظة لابد منها :

اعتقد أن أهم ما يواجهه الديوان الوطني للخضر واللحوم، هو كيفية التعامل مع التغير الذي يحصل لأسعار الخضر والفواكه من جراء:

عامل الفصول الأربعة .

كلفة المنتوج (أسعار الأسمدة، البذور، الأسعار عند الاستيراد) .

وهي ملاحظة تنسحب على كل الدواوين العاملة .

السعر الطبيعي والسعر الحقيقي:

لو تجولت في أي سوق من أسواق الجزائر وهو يعرض أمامك مئات المنتجات من السلع والخدمات، وأردت أن تتعرف على السعر من خلال ما يجري من حوار بين البائع والمشتري لأدركت مثلي بأن القليل جدا من الزبائن من لايراجع السعر عدة مرات مع البائع قبل أن يقرر الشراء .

السبب يعود بالدرجة الأولى إلى كون الزبون ينطلق من خلفية مفادها : **أن السعر المعروض (سعر البيع) لايمثل السعر الطبيعي، وأن البائع غالبا ما يكون غاشا أو محتكرا** .

لذلك، وحتى نتمكن من تحليل ظاهرة السعر، علينا أن نفرق بين ثلاثة أشكال من سعر البيع:

1 ــ السعر الطبيعي: وهو السعر الذي يأخذ بعين الاعتبار كل عناصر الكلفة والرسم على القيمة المضافة إن وجد مضافا إلى كل هذا هامش الربح وفق قاعدة **(لاضرر ولاضرار).** وبهذا الشكل يمكن أن نقول عن هذا النوع بأنه سعر بيع واقعي (مثالي) يترجم إلى حد بعيد **الجهد المبذول،** ويتماشى مع التطور الاقتصادي الحاصل في البلد، بغض النظر عن السلع البديلة أو الاحتكارات الطبيعية إن وجدت .

2 ــ السعر الجانح: وهو السعر الذي غالبا ما يتعامل معه المواطن، خاصة في البلاد المتخلفة، حيث غياب أجهزة الرقابة والردع، وكثرة الأسواق غير المنظمة، وندرة

الثقافة الاستهلاكية، والرشادة الاقتصادية لدى الزبون، والحس أو الوازع الأخلاقي لدى البائع، مع احتكار القلة لكثير من المنتجات أحيانا أخرى .

هذه العوامل وغيرها ،تشكل بيئة صالحة لسعرٍ نادرا ما يعرف استقرارا، وهو في جميع الحالات غير مرغوب فيه بالنسبة للسواد الأعظم من السكان، ذلك لأنه ببساطة يلتهم كل مدخرات الغلبة من الناس، بل وحتى صغار التجار والصناع في مرحلة لاحقة، حتى غدا اسمه عند بعض المحللين " **بطاعون الاقتصاد** " .

3 ـ السعر التنافسي: يمكن الحصول عليه في الأسواق التي تشهد أكبر قدر من الانفتاح، والتطور الاقتصادي والسياسي والثقافي والتنظيمي، بحيث يوفر التشريع فيها آليات تضمن أكبر قدر من الرقابة وتطبيق القانون، وتضمن مناخا اقتصاديا يتصف بمثانة في جل مؤشراته الكلية والجزئية وبعبارة أخرى، يمكن للسوق أن يوفر للزبون عند اقتنائه لمعجون الأسنان مثلا سلسلة من بدائل هذا المنتوج محلية الصنع قبل أن تكون مستوردة .

وعليه، فوفرة المنتوج الواحد بعدة بدائل وبكميات تفيض عن حاجة السوق، تجعل من الزبون عنصر تأثير على قرارات المؤسسة الاقتصادية خاصة من حيث الجودة والسعر، وبالتالي هامش الربح .

إذا نحن أمام كم هائل من المؤسسات وبأحجام مختلفة، تقف على نفس المسافة من السوق، فالتميز في الجودة والسعر والترويج، والبقاء على التطوير في الكادر البشري والتكنولوجيا، هي أسباب كافية ترفع على المدى المتوسط والطويل من سقف ثقافة الزبون، وبالتالي يمكن لهذا الأخير أن يستفيد من السعر التنافسي .

هل للأسواق الجزائرية تنافسية ؟.

أذكر القارئ الكريم بأن **سوق المنافسة الكاملة** هو الذي تكون فيه المؤسسات أقل من أن تؤثر في سعر السوق، وعليه فمهما كانت العتبة التي تحققها من حجم الإنتاج ، بإمكانها أن تبيع ما لديها من منتوج وفق **سعر السوق الجاري**، وبالتالي فليس لدى أية مؤسسة سبب يدفعها إلى عرض سلعها بأقل من سعر السوق، إضافة إلى ذلك، لاتجرؤ على رفع سعرها

فوق سعر السوق،لأنها بكل بساطة لن تبيع شيئا (حيث يفضل الزبائن الشراء من المنافسين الأقل سعرا).

ما هو سوق المنافسة غير الكاملة إذا ؟.

إذا كان لمؤسسة ـ ما ـ القدرة على التأثير في سعر السوق الذي تبيع فيه منتوجها بقدر ملموس، حينها تصنف هذه المؤسسة على أنها " تعمل في منافسة غير كاملة " مثل مؤسسة " se vital "حين خفضت في سعر" زيت المائدة "من حجم خمس لترات أمام" زيت العافية "ب: 100 دج دفعة واحدة .

وهكذا فالمنافسة غير الكاملة تسود في صناعة ـ ما ـ حين يكون لدى بعض البائعين قدر من السيطرة على أسعار منتجاتهم .

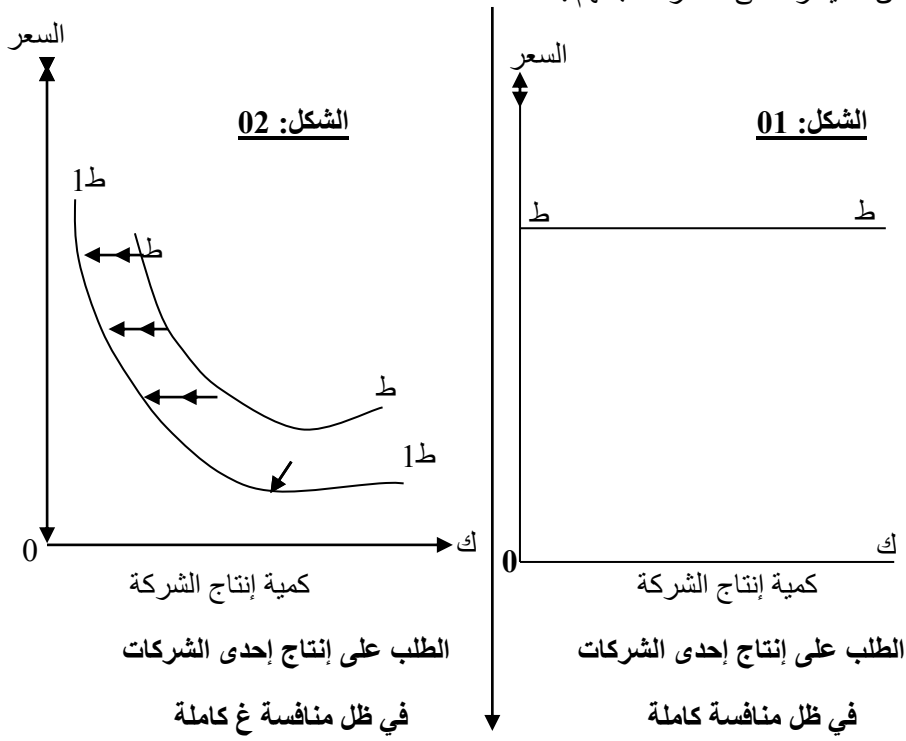

تلاحظ من خلال الشكل الأول، بأنه يمكن لأي مؤسسة تعمل في سوق منافسة كاملة أن تبيع ما تريد على طول الخط (ط ط) دون أن تضعف سعر السوق.

بينما في المنافسة غير الكاملة، يمكن لمنحنى الطلب أن ينتقل من (ط ط) إلى (ط1 ط1) تحت تأثير الأسعار المرتفعة، أي أن الكميات المباعة تميل نحو الانخفاض، مالم يكن المنتج المحتكر محميا، وهذا بسبب خفض الشركات الأخرى المزاحمة لأسعارها .

يصنف علماء الاقتصاد أسواق المنافسة غير الكاملة إلى ثلاثة بنى مختلفة:

◄ **الاحتكار الكامل :** كأن تجد بائعا واحدا يسيطر سيطرة تامة على منتوج من المنتجات دون غيره، بحيث لاتوجد صناعة أخرى تنتج بديلا قريبا مما ينتج .إن مثل هذا النوع نادر الوجود .

◄ **احتكار القلة :** يعبر عن بضعة بائعين (من 2 إلى 10) أو حتى 15 شركة، والمهم هنا هو أن عمل الشركات الفردية يمكن أن يؤثر في سعر السوق، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها منتوج السكر في الجزائر، شركات الهاتف النقال، المنتجات الكهرومنزلية ... الخ

◄ **المنافسة الاحتكارية :** هي وجود عدة بائعين لمنتجات متمايزة، بحيث لايحظى أي واحد منهم بحصة كبيرة من السوق، وتستند المنافسة الاحتكارية على ركيزتين، حيث تتمثل الأولى في كونها منافسة على البيع بالتجزئة، أما الثانية فهي تستند إلى أهمية الموقع، وأحيانا حتى نوعية المنتوج، ومن الأمثلة الشائعة عندنا في الجزائر نجد مطاعم السمك، المشويات، أسعار الفنادق، واجهات الملابس ... الخ .

الأسعار في الجزائر بين الواقع والمأمول :

تحليل الطلب : إذا كان الطلب على المنتجات الغذائية الفلاحية، بالإضافة إلى اللحوم والبيض يغطى من قبل الإنتاج الوطني، فإن باقي المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (منتجات البقالة) تخضع للاستيراد، سواء كانت مواد أولية تستعمل في الصناعة (الفلاحية / الغذائية)أو كمنتوج غذائي موجه للاستهلاك المباشر.

وإذا أدركنا أهمية الحجم المستورد سنويا، وتقلبات السوق الوطني (المضاربة، احتكار القلة...)، حينها نعرف ما مدى أثر التغير في الأسعار العالمية على السوق الجزائري عند الاستهلاك، وهذا الأثر ينسحب على المواد الأولية (قمح، مسحوق الحليب، سكر خام، زيت خام ...) كما ينسحب على المنتجات الموجهة للاستهلاك المباشر(قهوة، شاي، سكر مبلور،

خميرة جافة، حليب ...) .من منا لا يتذكر ارتفاع السعر الذي مس القمح بشقيه اللين والصلب، ومسحوق الحليب بين سنتي 2007 و2008 وأسعار السكر الموجه للانتاج أو الاستهلاك، خاصة خلال شهري مارس وأفر يل من السنة الحالية (2010) .

وبلغة الأرقام فان التعويض الذي نجم عن أسعار : السميد، فرينة الخبز، حليب الأكياس، الخبز بصفتها المنتجات الوحيدة الخاضعة لنظام الأسعار المقننة، وبالتالي المستفيدة من تعويض خزينة الدولة، نستعرضه في الجدول التالي .

جدول يبين المبالغ المالية المعوضة من قبل الخزينة

السنة	المبلغ : مليار دج
2007	170
2008	158
2009	092
المجموع	320

المصدر: من إنجاز الباحث، بناء على المعطيات

إن التناقص الملاحظ في الأغلفة المالية من سنة إلى أخرى، راجع بالأساس إلى هبوط الأسعار في الأسواق الدولية، لكنه غير مستبعد من العودة مجددا نحو الارتفاع .

نتيجة

إن متغيرات كل من السوق الداخلي والسوق الدولي، وأثرهما السعري على المستهلك تستوجب على الدولة التدخل لحماية القدرة الشرائية للمواطن، من خلال وضع آليات تضمن استقرار السعر

إستراتجية الدولة :

_يمكن الوقوف على إستراتجية الدولة من خلال ما طرحته وزارة التجارة من اقتراحات لمعالجة إشكالية السعر والوصول به إلى مستوى مقبول من الاستقرار:

1 ـ دعم الفلاحة الوطنية .

2 ـ استحداث دواوين وطنية تابعة لوزارة الفلاحة.

3 ـ إنشاء صندوق للتحكم في الأسعار، وذلك بفتح حساب خاص، يسمى: صندوق التحكم في أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

كان الواجب يقتضي أن لامجال لمناقشة إشكالية الأسعار، والتبعية الغذائية التي ما فتئت تزداد سنة بعد أخرى، ونحن على مشارف طي نصف قرن من الاستقلال، ولكن في غياب الوعي بخطورة الأمن الغذائي، وما يشكله من تهديد حقيقي على الاستقرار الاجتماعي ومقومات الأمة تبقى الدولة حبيسة البرامج الترقيعية، والاجتهادات الفردية، وكأننا لم نحفظ الدروس أو لم نفهمها، حيث لم يكفي هذا البلد من سياسات زراعية فاشلة، أهملت القطاع الفلاحي بضعف الاستثمارات الموجهة إليه إبان الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ثم أوكلت مهام التطوير إلى قانون المستثمرات الفردية والجماعية خلال الثمانينيات دون متابعة أورقابة من أجل احترام على الأقل ماورد في دفتر شروط حق الانتفاع .

إنها حقائق مرة، حينما نكتشف آلاف الهكتارات لأجود الأراضي التي التهمها الأسمنت في سهل متيجة، وسهل وهران، وسهل عنابة، وحدائق الحمضيات بسكيكدة وغيرها كثير. والعاقل الغيور على وطنه يصدم حين يدرك التجميد المستمر لملف العقار الفلاحي لمدة تجاوزت العشرون سنة، وكأن هذه الأمة ساكنة ليس بها أفواه جديدة تدفع بها الأرحام كل سنة يجب أن تأكل، وأن تمارس الحياة بكرامة !.

لذلك نعتقد أن إنشاء مثل هذا الصندوق سوف يساعد بدون شك في تخفيف تأثير الارتفاع في أسعار المنتجات المستوردة والمحلية، وبالتالي امتصاص الصدمات التي لايرغب فيها أي مواطن، غير أن قناعتنا تؤكد على أن مثل هذه الإجراءات هي مزيد من الاستنزاف لثرواتنا وقدراتنا المالية، وبدل هذا ،على الدولة أن ترسم مسارا واضحا لسياسة فلاحية طويلة الأمد، تسخر لها كل الإمكانيات من أجل إنجاحها، والخروج نهائيا من التبعية الغذائية في كل المنتجات التي أكدت الدراسات على إمكانية إنتاجها محليا .

وإذا كانت الدولة تتحجج في كون أن هذه الآلية متبعة من قبل بعض البلدان حتى العربية منها (تونس، المغرب، مصر،...)، فإنها لاتخلو من عيوب كونها :

- المستفيد منها كل شرائح المجتمع، بما فيهم الأغنياء .
- العودة إلى ثقافة الاستهلاك التبذيرية التي كانت سائدة في القرن الماضي .
- إتاحة فرص التهريب إلى الدول المجاورة، وبالتالي العودة إلى استنزاف الثروة .

نتيجة

إستراتيجية فلاحية غائبة، برامج ترقيعية لم ترقى إلى مستوى التحدي، وضعية خطيرة لأمننا الغذائي،الاستقرار الاجتماعي والأمن القومي مهددان، استنزاف متواصل لثرواتنا .

أسعار المنتجات الفلاحية :

ليس من السهولة بمكان تطبيق أسعار أو هوامش أرباح، على المنتجات الفلاحية الموجهة إلى الاستهلاك، كون هذه المنتجات مصدرها محليا وهي لاتخضع إلى القواعد التجارية المعمول بها، فكيف يمكن لمصالح الرقابة أن تتبع مسار تسويق هذه المنتجات في **غياب سجل تجاري**، وبالتالي الفلاح غير ملزم **بتحرير فواتير البيع** عند الإنتاج، أوعند التوزيع بالجملة أوالتجزئة.

وهذا ما يدعو إلى تنظيم أكثر لهذا النوع من الأسواق، خاصة من حيث النظافة والتغليف ونوعية المنتوج (الحجم والعيار والدوق)، ومراعاة طبيعة المنطقة الجغرافية هل هي منتجة أم مستهلكة، إضافة إلى ذلك الموسم الفلاحي.

وما دام الأمر على هذا الحال فلا مجال إذا أمام استقرار الأسعار عند مستوى معقول إلا من خلال وفرة المنتوج في الزمان والمكان .

أسعار منتجات البقالة :

إن هذا النوع من المنتجات يختلف عن سابقه لأنه في العادة لايشكل الطلب أي ضغط، ومع هذا قد يشهد السعر حالة من الارتفاع لأسباب داخلية أو خارجية . أمام هذا الوضع ترى الدولة واحد من الحلين :

1 ــ إما تحديد الأسعار عند مختلف مراحل التوزيع، أو هوامش الربح المطبقة على مستوى الإنتاج والتوزيع بالجملة والتجزئة، وهو إجراء منصوص عليه في قانون المنافسة، والحل هو أن يتبع هذا القانون بإجراءات التعويض . إن مثل هذه الحالة لاتتطرح أية صعوبة أثناء التنفيذ، لأن مسار التوزيع تحكمه الفاتورة .

2 ــ كما يمكن الحد من ارتفاع الأسعار عن طريق الإعفاء الكلي أو التخفيض الجزئي للرسوم (الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني) والحقوق الجمركية .

آليات الرقابة :

لمصالح الرقابة دور هام وفعال في تحجيم المخالفات التجارية، وبالتالي الحد من التدهور السعري لأثمان المنتجات في الأسواق الداخلية، وفي هذا الإطار فهي تعمل على جملة من الآليات نذكر منها :

1 ــ مراقبة الممارسات التجارية من حيث: حيازة السجل التجاري، احترام الأسعار المقننة، إشهار الأسعار، التغيير غير الشرعي للنشاط أو العنوان، الشراء والبيع بدون فاتورة، احتباس المخزون قصد المضاربة... الخ

2 ــ مراقبة المطابقة للمنتجات وحماية المستهلك : كمراقبة المنتوجات الغذائية غير المطابقة، والمنتجات المنتهية الصلاحية، وشروط النظافة، والنظافة الصحية، سلسلة التبريد، الحوم المرحية مسبقا، بيع الدجاج الغير مفرغ ، الدبح الغير شرعي ... الخ .

3 ــ متابعة التموين وملاحظة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع : إن التكفل بمثل هذه المهام وغيرها في الميدان وعلى مدار الأسبوع، ليست بالأمر الهين، فهي لذلك تحتاج إلى برنامج ووسائل مادية وبشرية مثل (المقرات، وسائل الإعلام الآلي، الاتصال، التجهيزات المكتبية ، المختبرات، حقيبة المراقبة، وسائل النقل، التدريب والتأهيل الفني والتكنولوجي للأعوان الرقابة، تحسين الرواتب والأجور درءا لشبهات الفساد والرشوة ...الخ).

4 ــ من برنامج (2010 ــ 2014): حسب ما ورد في ميزانية الدولة لسنة 2010، تريد وزارة التجارة توظيف 7000 إطار جامعي دوي تخصصات تتماشى مع المهام المنيطة بها، وذلك خلال المخطط الخماسي 2010 ــ 2014، منهم 5000 عون

خصيصا لمراقبة المطابقة ، أما الباقي (2000 عون) لمراقبة الممارسات الجارية الغير مشروعة، وهذا بغرض تحقيق هدف " عون لكل 150 تاجر، بدل من عون لكل 355 تاجر كما هو عليه الحال ".

هذا بالإضافة إلى الانتهاء من إنجاز المخبر الوطني للتجارب المتعلقة بمراقبة المنتجات الصناعية الكائن بالمدينة الجديدة بمعالمه، كما ورد في البرنامج، العمل على إنجاز 29 مخبر لمراقبة النوعية وقمع الغش على مستوى الولايات التي تفتقر لهذا المرفق، كما يتم بناء مركز لتكوين ورسكلة أعوان الرقابة واستعادة مدارس ومعاهد التجارة .

خلاصة

إشكالية الأسعار في السوق الجزائري لتزال واقعا يأرق جيوب الملايين من المواطنين، وأن الإصلاحات التي باشرتها الدولة في هذا الإطار تبقى غير كافية، حيث تشوبها كثير من النقائص في التجهيز والفضاءات التجارية، والتنظيم الذي يوحي بالطابع الحضاري، والإحساس بوجود دولة تسهر على أمن وصحة وسلامة المواطن .

إني أقدر صعوبة المهمة، خاصة مع هذا الانفتاح الاقتصادي والتوجه اللبرالي للسوق، والاندماج العالمي والعربي والإقليمي، وهي عوامل تعقد من المهمة أكثر، غير أن الإرادة السياسية في مكافحة الرشوة والفساد، والسهر على تطبيق القانون، وتعميق الإصلاحات ليست بعيدة المنال، كلها أهداف يمكن تحقيقها وفق سياسة إستراتجية تؤخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات وغيرها على محمل الجد، كونها من التحديات التي لاتقبل الانتظار أو الترقيع، لأنها ببساطة تهدد أمننا الغذائي والوطني .

مراجع البحث:

01 ـــ الاقتصاد، بول سام ويلسون وآخرين، ترجمة هشام عبد الله وآخرين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

02 ـ قوانين المالية: من 2000 إلى 2009.

03 ـ تقرير بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي 2009.

04 ـ مخطط عمل من أجل تنفيذ برنـامج السيد رئيس الجمهوريـة، مصـالح الوزير الأول 2009

05 ـ وثيقة لوزارة التجارة، أكتوبر 2009.